

أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية

أحمد عيد الجهني

2021204935

مشروع تخرج - 2

كلية الادارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعتبر حوكمة الشركات من الموضوعات الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات وسياسات توزيع الأرباح. في المملكة العربية السعودية، هناك اهتمام متزايد بموضوع حوكمة الشركات مع إصدار لوائح وتنظيمات جديدة في هذا المجال. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التي تستكشف العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح، خاصة في القطاع الصناعي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق ممارسات الحوكمة في الشركات الصناعية السعودية، وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه الممارسات وسياسات توزيع الأرباح المتبعة. كما تسعى الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة على هذه العلاقة. النتائج المتوقعة ستساعد متخذي القرار في تصميم سياسات توزيع أرباح فعالة تتماشى مع ممارسات الحوكمة الجيدة المطبقة في الشركات.

تناولت عدة دراسات سابقة هذا الموضوع في السياق السعودي. على سبيل المثال، دراسة (الجاسر، 2018) التي بحثت في العلاقة بين آليات الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح في الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه وبين نسبة التوزيعات النقدية للأرباح.

كما قام (السبيعي، 2020) بدراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لحجم مجلس الإدارة وازدواجية دور الرئيس التنفيذي على نسب التوزيعات النقدية.

بشكل عام، تؤكد الدراسات السابقة على وجود علاقة بين ممارسات الحوكمة والسياسات المتبعة في توزيع الأرباح، خاصة في القطاع الصناعي السعودي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لمزيد من البحث لاستكشاف هذه العلاقة بشكل أعمق.

فيما يتعلق بالفجوات في الدراسات السابقة المتعلقة بأثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية، يمكن تلخيصها كما يلي:

أولاً، معظم الدراسات السابقة كانت بصفة عامة تبحث في العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح دون التركيز بشكل خاص على القطاع الصناعي. وبالتالي هناك حاجة لمزيد من الدراسات التي تستكشف هذه العلاقة في سياق القطاع الصناعي.

ثانياً، معظم الدراسات السابقة اعتمدت على بيانات قبل عام 2023، ولذلك هناك حاجة لدراسات أحدث تأخذ في الاعتبار المتغيرات والتطورات الحديثة في أنظمة الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح.

ثالثاً، غالبية الدراسات السابقة اعتمدت على أساليب إحصائية تقليدية في التحليل، مما يدعو إلى استخدام أساليب تحليلية أكثر تطوراً لاستكشاف العلاقات بشكل أعمق.

رابعاً، هناك حاجة لدراسات تستكشف العوامل الرئيسية المؤثرة على العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في القطاع الصناعي السعودي.

على الرغم من وجود مجموعة من الدراسات السابقة التي بحثت في العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في الشركات السعودية، إلا أن معظم هذه الدراسات كانت بصفة عامة ولم تركز بشكل محدد على قطاع الشركات الصناعية. كما أن الدراسات السابقة اعتمدت على بيانات قديمة ولم تأخذ في الاعتبار المتغيرات والتطورات الحديثة في أنظمة الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الدراسات السابقة استخدمت أساليب إحصائية تقليدية في التحليل، مما يستدعي استخدام أساليب تحليلية أكثر تطوراً لاستكشاف العلاقات بشكل أعمق. كما أن هناك حاجة لدراسات تستكشف العوامل الرئيسية المؤثرة على العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في القطاع الصناعي السعودي.

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة البحثية من خلال التركيز على قطاع الشركات الصناعية في السعودية، واستخدام بيانات حديثة، وتطبيق أساليب تحليلية متطورة، والكشف عن العوامل الرئيسية المؤثرة على هذه العلاقة.

أولاً، يعد قطاع الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية من القطاعات الرئيسية والمهمة في الاقتصاد السعودي، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف. وبالتالي، فإن دراسة العوامل المؤثرة على سياسات توزيع الأرباح في هذا القطاع له أهمية كبيرة.

ثانياً، تأتي أهمية الدراسة من كونها تركز على تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح، وهي من الموضوعات المهمة والحيوية في مجال المالية والإدارة. وذلك لما لحوكمة الشركات من تأثير على القرارات المالية وأداء الشركات.

ثالثاً، تستخدم الدراسة بيانات حديثة وتطبق أساليب تحليلية متطورة، مما سيسهم في الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية مقارنة بالدراسات السابقة. وهذا من شأنه أن يثري الأدبيات البحثية في هذا المجال.

رابعاً، ستساعد نتائج هذه الدراسة المديرين الماليين والمستثمرين في فهم العوامل الرئيسية المؤثرة على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية السعودية، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية أكثر فعالية.

مشكلة البحث

المشكلة الرئيسية التي تركز عليها هذه الدراسة هي قلة الأبحاث التي تحلل العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في قطاع الشركات الصناعية السعودية باستخدام أساليب تحليلية متطورة ومتغيرات حديثة. معظم الدراسات السابقة ركزت على شركات قطاعات أخرى بخلاف الصناعي في السوق السعودي، كما اعتمدت على بيانات قديمة لا تعكس التطورات الحديثة في أنظمة الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح. إضافة إلى ذلك، فإن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تلك الدراسات كانت تقليدية ولا تسمح باستكشاف العلاقات بشكل معمق. لذلك، هناك حاجة لدراسة العوامل الرئيسية المؤثرة على العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في قطاع الشركات الصناعية السعودية باستخدام أساليب تحليلية متطورة وبيانات حديثة.

الفجوات النظرية 2.1

فيما يتعلق بالفجوات النظرية في هذا الموضوع، يمكن تحديد ما يلي:

1. معظم الدراسات السابقة اعتمدت على نظريات الوكالة والإشارات كإطار نظري لتفسير العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح. هناك حاجة لدراسة هذه العلاقة من خلال توظيف نظريات وأطر نظرية أخرى، مثل نظرية الموارد والقدرات الجوهرية، للوقوف على جوانب إضافية لم تتناولها الدراسات السابقة.
2. معظم الأبحاث السابقة ركزت على تأثير آليات الحوكمة الداخلية، مثل هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة، على سياسات توزيع الأرباح. هناك حاجة لدراسة تأثير آليات الحوكمة الخارجية، مثل قوانين الحماية القانونية للمساهمين، على هذه السياسات.
3. تفتقر الأدبيات إلى دراسات تحليلية معمقة لطبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في قطاعات محددة، مثل قطاع الصناعات، باستخدام أساليب إحصائية متطورة.
4. هناك حاجة لتوسيع نطاق الدراسات في هذا المجال لتشمل عوامل أخرى قد تؤثر على العلاقة، مثل الخصائص التنظيمية للشركة والظروف الاقتصادية والقطاعية.

بشكل عام، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوات النظرية من خلال توظيف أطر نظرية جديدة، والتركيز على آليات الحوكمة الخارجية، والتحليل المعمق لقطاع الصناعات باستخدام أساليب إحصائية متطورة، والنظر في عوامل إضافية قد تؤثر على العلاقة.

الفجوات العملية 2.2.

فيما يتعلق بالفجوات العملية في هذا الموضوع، يمكن تحديد ما يلي:

1. معظم الدراسات السابقة في البيئة السعودية اعتمدت على بيانات قديمة، ولا تعكس التطورات الحديثة في أنظمة الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح. هناك حاجة لاستخدام بيانات أكثر حداثة لتحليل هذه العلاقة.
2. معظم الدراسات السابقة ركزت على قطاعات أخرى بخلاف قطاع الصناعات في السوق السعودي. هناك حاجة لدراسة هذه العلاقة بشكل محدد في قطاع الصناعات نظرًا لأهميته الاقتصادية.
3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة كانت تقليدية، ولا تسمح باستكشاف العلاقات بشكل معمق. هناك حاجة لاستخدام أساليب إحصائية متطورة، مثل نماذج المعادلات الهيكلية، لتحليل هذه العلاقة بشكل أكثر شمولية.
4. هناك ندرة في الدراسات التي تتناول تأثير آليات الحوكمة الخارجية، مثل قوانين الحماية القانونية للمساهمين، على سياسات توزيع الأرباح في السوق السعودي. هذا جانب مهم يحتاج إلى مزيد من البحث.
5. معظم الدراسات السابقة لم تتناول تأثير العوامل التنظيمية والقطاعية على العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح. هناك حاجة لدراسة هذه العوامل لفهم أكثر شمولية للعلاقة.

بشكل عام، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوات العملية من خلال استخدام بيانات حديثة، والتركيز على قطاع الصناعات السعودي، واستخدام أساليب إحصائية متطورة، والنظر في آليات الحوكمة الخارجية والعوامل التنظيمية والقطاعية.

سؤال البحث الرئيسي

يتناول هذا البحث سؤال رئيسي و هو :

ما هو أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية ؟

أهمية بحث

بشكل عام فإن دراسة أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية السعودية لها أهمية كبيرة من عدة جوانب الأهمية الاقتصادية حيث أن قطاع الصناعات يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة ويساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وسياسات توزيع الأرباح لها تأثير مباشر على جذب الاستثمارات وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية السعودية وفهم العلاقة بين حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح يساعد في تطوير السياسات والأنظمة التي تعزز من كفاءة أداء الشركات الصناعية وأيضاً من الناحية التنظيمية فإن تطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة يساهم في حماية حقوق المساهمين وتعزيز الشفافية والمساءلة في الشركات وفهم الآليات التي تربط حوكمة الشركات بسياسات توزيع الأرباح يساعد الجهات التنظيمية في وضع التشريعات والأنظمة الملزمة

3.1 الأهمية النظرية

من الناحية النظرية، فإن دراسة أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية السعودية لها أهمية كبيرة للأسباب التالية:

1. إثراء الأدبيات الأكاديمية: حيث تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بعلاقة حوكمة الشركات بسياسات توزيع الأرباح، وتزويد الباحثين والأكاديميين بمعلومات ودراسات حول هذا الموضوع الهام في البيئة السعودية.
2. تطوير النماذج النظرية: من خلال اختبار وتطوير النماذج النظرية القائمة التي تربط بين آليات الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح، وإمكانية اقتراح نماذج نظرية جديدة تناسب البيئة السعودية.
3. فهم العلاقات السببية: ستساعد الدراسة في فهم العلاقات السببية والآليات التي تربط بين ممارسات الحوكمة وقرارات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية، مما يعزز المعرفة النظرية في هذا المجال.
4. توفير إطار مرجعي: ستوفر الدراسة إطار مرجعي نظري لفهم وتحليل تأثير حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية.

بشكل عام، فإن الأهمية النظرية لهذه الدراسة تكمن في إثراء الأدبيات الأكاديمية، وتطوير النماذج النظرية، وتعزيز فهم العلاقات السببية، وتوفير إطار مرجعي نظري في هذا المجال البحثي.

3.2 الأهمية العملية

من الناحية العملية، فإن دراسة أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية السعودية تكتسب أهمية كبيرة للأسباب التالية:

1. دعم صانعي السياسات: ستساعد نتائج الدراسة صانعي السياسات والجهات الرقابية في وضع السياسات والتشريعات المناسبة لتعزيز ممارسات الحوكمة الجيدة وتحسين سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية.
2. تحسين قرارات الاستثمار: ستساعد الدراسة المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة من خلال فهم العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة: ستساهم الدراسة في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في الشركات الصناعية من خلال التركيز على دور ممارسات الحوكمة في توزيع الأرباح.
4. تطوير الممارسات التنظيمية: ستقدم الدراسة توصيات عملية للشركات الصناعية بشأن تطوير ممارسات الحوكمة الجيدة وسياسات توزيع الأرباح المناسبة.
5. تحسين أداء الشركات: من المتوقع أن تؤدي تحسين ممارسات الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح إلى تحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركات الصناعية.

بشكل عام، فإن الأهمية العملية لهذه الدراسة تكمن في دعم صانعي السياسات، تحسين قرارات الاستثمار، تعزيز الشفافية والمساءلة، تطوير الممارسات التنظيمية، وتحسين أداء الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية.

المراجع

1. دراسة الشهري (2019) بعنوان "أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". هذه الدراسة قامت بتحليل العلاقة بين آليات الحوكمة (كحجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء المجلس، ملكية الإدارة) وسياسات توزيع الأرباح في عينة من الشركات السعودية.
2. دراسة السحيباني (2017) بعنوان "أثر حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". ركزت هذه الدراسة على دور لجان المراجعة وهيكل الملكية في التأثير على سياسات توزيع الأرباح.
3. بحث الشمري وآخرون (2016) بعنوان "أثر هيكل الملكية والحوكمة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". وقد تم اختبار تأثير ملكية الإدارة والملكية المؤسسية على توزيع الأرباح.
4. دراسة الحربي (2014) بعنوان "أثر هيكل الملكية وحوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". ركزت هذه الدراسة على دور ملكية الأسر والملكية المؤسسية في تحديد سياسات توزيع الأرباح.
5. بحث الحارثي (2013) بعنوان "تأثير الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". وقد تناول هذا البحث العلاقة بين مكونات الحوكمة (مجلس الإدارة، لجان الحوكمة) وقرارات توزيع الأرباح.

دليل حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

- هذا الدليل يوضح أهمية حوكمة الشركات في تحسين الشفافية والعدالة وتعزيز الأداء المالي للشركات، مما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين وتقليل مخاطر الفساد ([شركة خالد هوساوي وشركاه](#)). دراسة على الأداء المالي في قطاع التأمين
- هذه الدراسة التطبيقية على شركات التأمين في السعودية أظهرت أن وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي، مما ينعكس على سياسات توزيع الأرباح ([AJSRP](#)) ([EcoAdLaw Journal](#)) .

الملاحق

مقدمة أستبيان

في إطار دراسة المكملة للي شهادة البكالوريوس في تخصص إدارة المشاريع أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية واستكمال الجانب التطبيقي من الدراسة ومن أجل معرفة مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية تحسين العملية الإنتاجية داخل مؤسسة فإن فإننا نضع بين أيديكم هذه الاستمارة راجينا منكم الإجابة على الأسئلة بكل دقة وموضوع موضوعية بغية الوصول إلى نتائج دقيقة لهذا الموضوع

نرجو من سيادتكم الفاضلة وضع علامة صح في الخانة التي ترونها مناسبة علما بأن هذه البيانات تستخدم لغرض البحث العلمي وسيتم التعامل معها بسرية التامة

شاكرين لكم

الأستبيان الأول

بيانات خاصة بسياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية

1. ما مدى أهمية سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية من وجهة نظرك؟

- مهمة جداً
- مهمة إلى حد ما
- ليست مهمة

2. ما هي السياسة المتبعة في توزيع الأرباح في الشركة التي تعمل بها؟

- توزيع نسبة ثابتة من الأرباح كل عام
- توزيع نسبة متغيرة من الأرباح كل عام
- لا توجد سياسة محددة، تتم المفاضلة سنوياً
- لا أعلم

3. ما هي العوامل التي تؤثر على قرارات توزيع الأرباح في الشركة؟

- توافر السيولة النقدية
- احتياجات الشركة للاستثمار والنمو
- توصيات مجلس الإدارة
- رغبات المساهمين
- كل ما سبق

4. ما هو معدل توزيع الأرباح النقدية في الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية؟

- أقل من 30%
- بين 30% - 50%
- أكثر من 50%
- لا أعلم

5. هل توجد تغييرات في سياسة توزيع الأرباح في الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية؟

- نعم، زيادة في نسبة التوزيع
- نعم، انخفاض في نسبة التوزيع
- لا، لم يطرأ أي تغيير
- لا أعلم

الاستبيان الثاني

بيانات خاصة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

1. ما مدى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الصناعية من وجهة نظرك؟

- مهمة جداً
- مهمة إلى حد ما
- ليست مهمة

2. ما هي درجة تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة التي تعمل بها؟

- درجة عالية
- درجة متوسطة
- درجة منخفضة
- لا أعلم

3. ما هي أهم مكونات الحوكمة المطبقة في الشركة؟

- استقلالية مجلس الإدارة
- وجود لجان تابعة لمجلس الإدارة (المراجعة، الترشيحات والمكافآت)
- الإفصاح والشفافية
- حقوق المساهمين
- كل ما سبق

4. ما هو حجم مجلس إدارة الشركة؟

- أقل من 7 أعضاء
- بين 7 - 9 أعضاء
- أكثر من 9 أعضاء
- لا أعلم

5. ما هي نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة؟

- أقل من 30%
- بين 30% - 50%
- أكثر من 50%
- لا أعلم

6. ما هي نسبة ملكية الإدارة في رأس مال الشركة؟

- أقل من 5%
- بين 5% - 10%
- أكثر من 10%
- لا أعلم

اسئلة البحث الفرعية

1. ما مدى تأثير محتوى الإعلان (المحتوى البصري والنصي) على جذب انتباه عملاء سوبر ماركت النوري؟
2. ما هي أهم قنوات الإعلان (التلفزيون، الإنترنت، اللافتات، إلخ) التي تؤثر بشكل إيجابي على قرار الشراء لدى عملاء سوبر ماركت النوري؟
3. ما مدى تأثير التسعير الترويجي (الخصومات والعروض) المصاحب للإعلانات على زيادة حجم مبيعات منتجات سوبر ماركت النوري؟
4. ما هي أهم العوامل الديموغرافية (العمر، الجنس، الدخل، إلخ) للعملاء التي تؤثر على استجابتهم للإعلانات المقدمة من سوبر ماركت النوري؟
5. ما هي التحديات والعوائق التي تواجه إدارة سوبر ماركت النوري في تصميم وتنفيذ حملاتها الإعلانية الفعالة؟

أهداف البحث

الهدف العام:

دراسة تأثير الإعلان على ترويج المنتجات في سوبر ماركت النوري في مكة المكرمة.

الأهداف الفرعية:

1. تحديد مدى تأثير محتوى الإعلان (المحتوى البصري والنصي) على جذب انتباه عملاء سوبر ماركت النوري.

2. التعرف على أهم قنوات الإعلان (التلفزيون، الإنترنت، اللافتات، إلخ) التي تؤثر بشكل إيجابي على قرار الشراء لدى عملاء سوبرماركت النوري.

3. دراسة تأثير التسعير الترويجي (الخصومات والعروض) المصاحب للإعلانات على زيادة حجم مبيعات منتجات سوبر ماركت النوري.

4. تحديد أهم العوامل الديموغرافية (العمر، الجنس، الدخل، إلخ) للعملاء التي تؤثر على استجابتهم للإعلانات المقدمة من سوبر ماركت النوري.

5. التعرف على التحديات والعوائق التي تواجه إدارة سوبر ماركت النوري في تصميم وتنفيذ حملاتها الإعلانية الفعالة.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإعلان على ترويج المنتجات في سوبر ماركت النوري في مكة المكرمة.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحتوى الإعلان (المحتوى البصري والنصي) على جذب انتباه عملاء سوبر ماركت النوري. **Ha**

2. توجد قنوات إعلانية (التلفزيون، الإنترنت، اللافتات، إلخ) ذات تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية على قرار الشراء لدى عملاء سوبر ماركت النوري. **Hb**

3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتسعير الترويجي (الخصومات والعروض) المصاحب للإعلانات على زيادة حجم مبيعات منتجات سوبر ماركت النوري. **Hc**

4. توجد عوامل ديموغرافية (العمر، الجنس، الدخل، إلخ) للعملاء ذات تأثير ذي دلالة إحصائية على استجابتهم للإعلانات المقدمة من سوبر ماركت النوري. **Hd**

نموذج رسم البحث



تم تصميمه بواسطة الطالب

الدراسة الميدانية

إن الدراسة الميدانية هي جزء مهم من البحث العلمي، وتهدف إلى جمع البيانات الأولية من المصادر الأساسية المعنية بموضوع الدراسة. فيما يلي نظرة عامة على خطوات الدراسة الميدانية في هذا السياق:

1. تحديد مجتمع الدراسة:

- مجتمع الدراسة هو جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول).

2. تحديد عينة الدراسة:

- يتم اختيار عينة ممثلة من الشركات الصناعية باستخدام طرق أخذ العينات المناسبة (كالعينة العشوائية أو العينة المقصودة).

- يجب أن تكون العينة كافية لتمثيل مجتمع الدراسة بشكل جيد.

3. إعداد أداة جمع البيانات:

- قد تكون أداة جمع البيانات استبانة أو مقابلة شخصية أو تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات.

- تصميم الأسئلة بحيث تغطي جميع متغيرات الدراسة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة).

- التأكد من صدق وثبات أداة جمع البيانات.

4. جمع البيانات الميدانية:

- توزيع الاستبانات على عينة الدراسة أو إجراء المقابلات الشخصية.

- الحصول على التقارير السنوية للشركات في عينة الدراسة.

5. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

- استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات (كالانحدار المتعدد أو نماذج المعادلات الهيكلية).

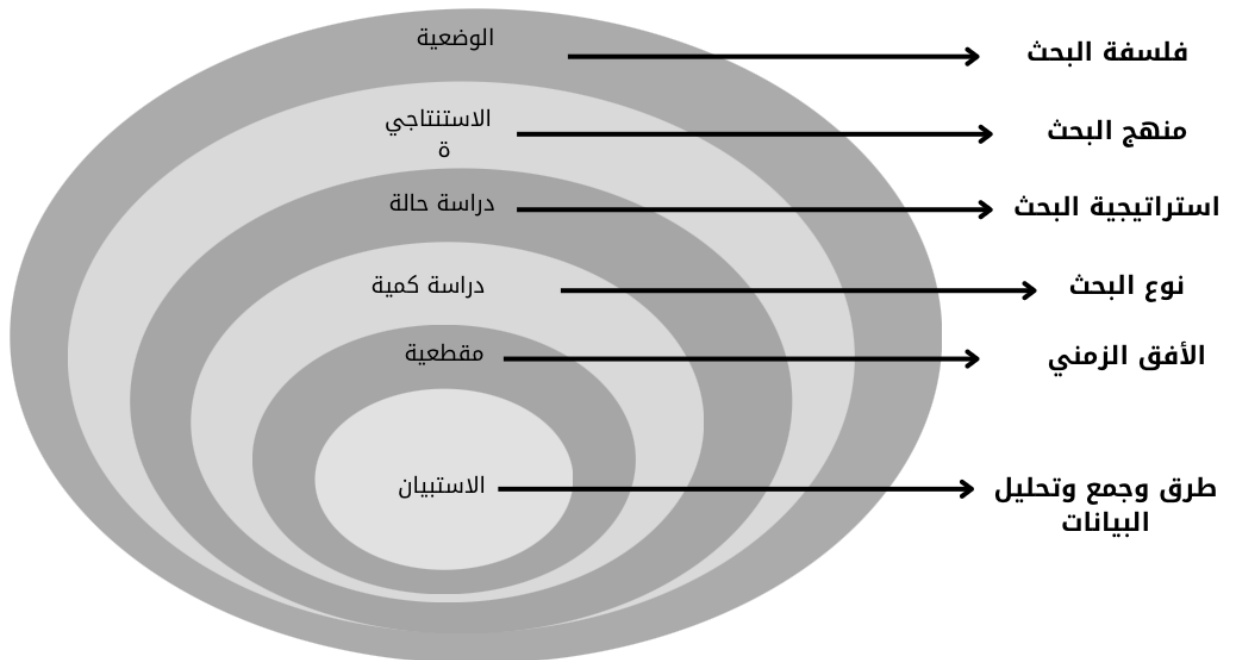
- اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية للدراسة.

- استخلاص النتائج والتوصيات.

6. كتابة التقرير النهائي للدراسة الميدانية.

هذه هي الخطوات الرئيسية للدراسة الميدانية. وسيعتمد التفصيل والتنفيذ على طبيعة وأهداف الدراسة بشكل أكبر.

بصلة البحث



(هيكل المشروع)

الفصل الأول المقدمة

الفصل الثاني الإطار النظري

الفصل الثالث منهجية البحث

الفصل الرابع تحليل الإحصائي

الفصل الخامس مناقشة النتائج و الخاتمة

جدول المحتويات

صفحة الغلاف

أسئلة البحث الفرعية

أهداف البحث

فرضيات البحث

نموذج رسم البحث

منهجية البحث

الدراسة الميدانية

هيكل المشروع

الإطار النظري

مقدمة

تعد حوكمة الشركات من المواضيع الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في تعزيز الأداء المالي والإداري للشركات، بما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، ازداد الوعي بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، ليس فقط لضمان استدامة الشركات وقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، بل أيضاً لتحقيق توازن بين مصالح المساهمين والإدارة والمجتمع ككل. إن تحقيق هذا التوازن يتطلب دراسة دقيقة للعوامل التي تؤثر على قرارات الشركات، خاصة تلك المتعلقة بسياسات توزيع الأرباح، والتي تعد من القرارات الاستراتيجية التي تؤثر بشكل مباشر على رضا المساهمين وثقتهم في إدارة الشركة.

في المملكة العربية السعودية، يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل لآلاف المواطنين. ومن هنا تبرز أهمية دراسة تأثير حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة، لفهم كيفية تأثير الهياكل الإدارية والممارسات الحوكمية على هذه السياسات. تتطلب هذه الدراسة استعراضاً معمقاً لمفاهيم الحوكمة وأبعادها المختلفة، مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة في صنع القرار، وكيفية ارتباطها بتوزيع الأرباح.

تعد سياسات توزيع الأرباح من أهم القرارات المالية التي يتخذها مجلس الإدارة، حيث تعكس هذه السياسات توجهات الشركة المستقبلية ومدى التزامها بتحقيق مصالح المساهمين. ولأن الحوكمة الجيدة تعزز من ثقة المستثمرين وتجذب المزيد من رؤوس الأموال، فإنها تلعب دوراً حاسماً في تحديد سياسات توزيع الأرباح. على سبيل المثال، يمكن للشركات التي تطبق حوكمة فعالة أن توازن بين توزيع جزء من الأرباح على المساهمين والاحتفاظ بجزء آخر لتمويل خطط التوسع والاستثمار. وهذا التوازن يعد مؤشراً على قدرة الشركة على تحقيق نمو مستدام، مما يعزز من مكانتها في السوق.

كما أن الدراسة ستتناول تأثير بعض المتغيرات الداخلية مثل هيكل الملكية، الذي قد يشمل ملكية مؤسساتية أو فردية، وتركيبية مجلس الإدارة، الذي قد يضم أعضاء مستقلين أو تنفيذيين، على سياسات توزيع الأرباح. ستستكشف الدراسة أيضاً تأثير العوامل الخارجية مثل البيئة التشريعية والتنظيمية، التي تشمل القوانين واللوائح التي تحكم عمل الشركات الصناعية في المملكة. هذه العوامل مجتمعة تلعب دوراً مهماً في تشكيل السياسات المالية للشركات، بما فيها سياسات توزيع الأرباح.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة حول العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح، من خلال تحليل البيانات المالية والتقارير السنوية للشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية. وستتضمن الدراسة أيضاً مقارنة بين الشركات التي تطبق مستويات عالية من الحوكمة وتلك التي قد تكون أقل التزاماً بتلك المبادئ، لمعرفة مدى تأثير ذلك على قرارات توزيع الأرباح.

إن النتائج المتوقعة من هذه الدراسة ستسهم في تقديم توصيات عملية للشركات الصناعية بالمملكة حول كيفية تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة لتحسين سياساتها المتعلقة بتوزيع الأرباح. كما ستوفر الدراسة أساساً علمياً

لصناع القرار والمشرعين لتعزيز الإطار التنظيمي لحوكمة الشركات بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، ويساهم في تحقيق رؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى بناء اقتصاد مزدهر يقوم على التنوع والاستدامة. علاوة على ذلك، فإن فهم العلاقة بين الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح يمكن أن يساعد الشركات في تحسين استراتيجياتها لجذب المزيد من الاستثمارات وتوسيع نطاق أعمالها على الصعيدين المحلي والدولي، مما يساهم في تعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة في المنطقة والعالم.

المتغير الأول

في هذا السياق، "حوكمة الشركات" هي المتغير المستقل الذي يؤثر على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية. حوكمة الشركات تشمل مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، والمساهمين، وتهدف إلى ضمان الشفافية، النزاهة، والعدالة في إدارة الشركة. يتناول هذا القسم تأثير مبادئ حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح، موضحاً كيف تسهم الحوكمة في تحديد كيفية تخصيص الأرباح بين المساهمين والاستثمار في النمو المستقبلي للشركة.

يعد مجلس الإدارة من العناصر الأساسية في حوكمة الشركات، ويؤثر بشكل مباشر على سياسات توزيع الأرباح. الشركات التي تتمتع بهيكل مجلس إدارة مستقل وفعال، يشمل أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين، تميل إلى اتخاذ قرارات توزيع أرباح تتسم بالشفافية والعدالة. يتمتع هذا النوع من المجالس بالقدرة على تقييم أداء الشركة بموضوعية، مما يساهم في وضع سياسات توزيع أرباح تعكس الواقع المالي للشركة وتوازن بين تقديم عوائد للمستثمرين والحفاظ على استدامة الشركة.

في المقابل، يمكن أن يؤثر ضعف استقلالية مجلس الإدارة أو هيكله غير الفعال على قرارات توزيع الأرباح، حيث قد تكون هناك ضغوط لتوزيع الأرباح بشكل غير مستدام أو غير عادل لمصلحة بعض الأطراف.

تشكل اللجان الفرعية مثل لجنة المراجعة ولجنة المكافآت جزءاً من هيكل حوكمة الشركات وتؤثر على سياسات توزيع الأرباح. لجنة المراجعة تضمن أن يتم فحص وتدقيق التقارير المالية بدقة، مما يساهم في اتخاذ قرارات توزيع أرباح مبنية على معلومات مالية دقيقة وموثوقة. لجنة المكافآت تعنى بتحديد تعويضات الإدارة التنفيذية، والتي يمكن أن تؤثر على استراتيجيات توزيع الأرباح إذا كانت مرتبطة بأداء الشركة.

تعتبر الشفافية في الإفصاح المالي جزءاً أساسياً من حوكمة الشركات. الشركات التي تلتزم بممارسات شفافة في الإفصاح عن تقاريرها المالية ونشاطاتها الاقتصادية تقدم معلومات دقيقة للمستثمرين حول أداء الشركة، مما يمكنهم من تقييم قدرة الشركة على توزيع الأرباح بشكل عادل ومستدام. الإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح ومبرراتها يساهم في بناء الثقة بين المساهمين والإدارة ويعزز من استقرار الشركة.

حوكمة الشركات الجيدة تتطلب إعداد تقارير مالية دورية وشاملة تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة. التقارير الواضحة والمفصلة تساعد في ضمان أن سياسات توزيع الأرباح تعكس الأداء الحقيقي وتلبية احتياجات المساهمين، مما يقلل من فرص التلاعب المالي أو اتخاذ قرارات غير مدروسة.

حوكمة الشركات تعزز من وجود آليات فعالة لإدارة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على السياسات المالية، بما في ذلك توزيع الأرباح. الشركات التي تتبنى ممارسات حوكمة جيدة تعمل على تحديد وتحليل المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على قدرتها على توزيع الأرباح، وتضع استراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر بفعالية. هذه الإدارة الجيدة للمخاطر تساهم في اتخاذ قرارات توزيع أرباح أكثر استدامة وأماناً.

تعتبر الرقابة الداخلية جزءاً أساسياً من حوكمة الشركات، حيث تساهم في ضمان أن جميع العمليات المالية تتم وفقاً للمعايير والسياسات المعتمدة. الرقابة الفعالة تساعد في الكشف عن أي مشاكل أو عدم انتظام في عمليات توزيع الأرباح، مما يعزز من نزاهة القرارات المالية ويقلل من مخاطر الأخطاء أو التلاعب.

تؤثر اللوائح والقوانين التنظيمية المتعلقة بحوكمة الشركات على كيفية وضع سياسات توزيع الأرباح. في المملكة العربية السعودية، وضعت هيئة السوق المالية مجموعة من القواعد التي تفرض على الشركات تطبيق مبادئ الحوكمة وتوفير إفصاحات واضحة حول سياسات توزيع الأرباح. هذه القوانين تعزز من التزام الشركات بالمعايير المالية وتدعم استقرار سياسات توزيع الأرباح.

الشركات التي تلتزم بالتشريعات واللوائح التنظيمية تظهر أداءً أفضل في تطبيق ممارسات حوكمة الشركات، مما ينعكس على سياسات توزيع الأرباح. الامتثال للتشريعات يضمن أن الشركات تعمل ضمن إطار قانوني يحفظ حقوق المساهمين ويعزز من اتخاذ قرارات توزيع أرباح تعكس الأداء الحقيقي وتدعم استدامة النمو.

حوكمة الشركات الجيدة تساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية، بما في ذلك سياسات توزيع الأرباح. الشركات التي تطبق حوكمة فعالة تنهج استراتيجيات مالية مبنية على تحليلات دقيقة وتوقعات مستقبلية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات توزيع أرباح مدروسة تتماشى مع أهداف الشركة وتطلعات المساهمين.

تأثير حوكمة الشركات يمتد إلى قرارات الاستثمار والتوسع، حيث تؤثر هذه القرارات على حجم الأرباح المتاحة للتوزيع. الشركات التي تتبنى ممارسات حوكمة قوية توازن بين تخصيص الأرباح للتوسع والنمو وتوزيعها على المساهمين، مما يساهم في تحقيق استدامة مالية ويعزز من قدرة الشركة على تحقيق نمو مستدام.

تلعب حوكمة الشركات دوراً حيوياً في تحديد سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية. من خلال تحسين هيكلية مجلس الإدارة، تعزيز الشفافية والإفصاح، إدارة المخاطر بفعالية، والامتثال للتشريعات التنظيمية، تساهم حوكمة الشركات في ضمان اتخاذ قرارات توزيع أرباح عادلة ومستدامة. الحوكمة الجيدة تعزز من استقرار الأداء المالي للشركة وتجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، مما يساهم في تحقيق توازن بين تقديم عوائد للمستثمرين ودعم النمو والتوسع على المدى الطويل.

المتغير الثاني

سياسات توزيع الأرباح هي مجموعة من المبادئ والمعايير التي تتبعها الشركات لتحديد كيفية تخصيص الأرباح الصافية بين المساهمين والشركة. في إطار حوكمة الشركات، يتأثر تحديد هذه السياسات بعدة جوانب رئيسية، بما في ذلك الشفافية، استدامة النمو، وحقوق المساهمين. تحليل أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح يتطلب دراسة كيفية تأثير مختلف عناصر الحوكمة على هذه السياسات في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية.

حوكمة الشركات تؤثر بشكل كبير على حجم الأرباح الموزعة على المساهمين. الشركات التي تعتمد ممارسات حوكمة قوية تفضل تبني سياسات توزيع أرباح متوازنة تأخذ في الاعتبار الاستدامة المالية والتوسع الاستثماري. يتم تحديد حجم الأرباح الموزعة بناءً على الأداء المالي للشركة واحتياجاتها الاستثمارية، بحيث تضمن هذه الشركات تحقيق عوائد مجزية للمساهمين دون التأثير على قدرتها على التمويل والنمو المستقبلي.

في الشركات التي تفنقر إلى حوكمة قوية، قد تشهد توزيعات الأرباح تقلبات كبيرة أو تكون غير منتظمة، حيث يمكن أن تكون هناك ضغوط لتوزيع الأرباح بشكل مفرط في الأوقات الجيدة، مما يعرض الشركة لمخاطر مالية في الأوقات الصعبة.

ممارسات حوكمة الشركات تؤثر أيضاً على تكرار توزيع الأرباح. الشركات ذات الحوكمة الجيدة غالباً ما تلتزم بسياسات توزيع أرباح منتظمة، مما يوفر للمستثمرين تدفقاً ثابتاً من العوائد. هذه السياسات المنتظمة تعزز من استقرار أسعار الأسهم وتجذب المستثمرين الباحثين عن عوائد مستقرة ومستدامة.

أما الشركات التي تعاني من ضعف الحوكمة، فقد تتبع سياسات توزيع أرباح غير منتظمة أو غير متوقعة، مما قد يؤثر سلباً على جاذبيتها الاستثمارية ويزيد من تقلبات أسعار الأسهم.

في الشركات التي تطبق مبادئ حوكمة الشركات بفعالية، يكون هناك تركيز على تحقيق توازن بين توزيع الأرباح على المساهمين والحفاظ على جزء منها للاستثمار في التوسع والنمو. هذه الشركات تتبع استراتيجيات مالية تضمن تخصيص جزء من الأرباح للاستثمار في مشاريع جديدة أو تحسين العمليات، مما يعزز من قدرتها على تحقيق نمو مستدام وتحقيق قيمة مضافة للمستثمرين على المدى الطويل.

حوكمة الشركات تؤثر أيضاً على كيفية إدارة الأرباح المحتجزة. الشركات التي تتمتع بحوكمة قوية غالباً ما تضع استراتيجيات واضحة لإدارة الأرباح المحتجزة، بحيث تُستخدم هذه الأرباح لدعم مشاريع البحث والتطوير، التوسع، أو تعزيز قاعدة الشركة المالية. هذا يعكس اهتمام الشركة بالاستدامة المالية والقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

على الجانب الآخر، الشركات التي لا تطبق مبادئ حوكمة فعالة قد تسعى إلى توزيع أرباح مفرطة على المساهمين بدلاً من استثمارها في النمو، مما قد يضر بقدرتها على التوسع وتقديم قيمة طويلة الأجل للمستثمرين.

الشركات التي تلتزم بالشفافية والإفصاح الكامل في تقاريرها المالية تكون أكثر قدرة على تعزيز ثقة المساهمين في سياسات توزيع الأرباح. الإفصاح الواضح عن استراتيجيات التوزيع وأسباب اتخاذ قرارات معينة يساهم في تعزيز مصداقية الشركة ويقلل من المخاوف بشأن إدارة الأرباح.

حوكمة الشركات تعزز من قدرة الشركات على الاستجابة لملاحظات المساهمين بشأن سياسات توزيع الأرباح. الشركات التي تتبع ممارسات حوكمة فعالة تأخذ في اعتبارها آراء المساهمين وتعمل على تلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم بطرق شفافة ومنظمة، مما يعزز من رضا المساهمين ويقوي العلاقة بينهم وبين الشركة.

سياسات توزيع الأرباح المدروسة والتي تدعمها ممارسات حوكمة قوية تساهم في جذب الاستثمارات. المستثمرون يفضلون الشركات التي توفر توزيعات أرباح منتظمة ومستدامة وتتمتع بإدارة مالية شفافة وموثوقة. الحوكمة الجيدة تعزز من ثقة المستثمرين في استقرار الشركة وفعاليتها، مما يزيد من جاذبيتها كوجهة استثمارية.

الشركات التي تتبنى سياسات توزيع أرباح قوية ومستدامة بفضل حوكمة فعالة تكون أقل عرضة لتقلبات أسعار الأسهم. استقرار توزيعات الأرباح يعزز من استقرار أسعار الأسهم ويزيد من قيمة الشركة في أعين المستثمرين، مما يساهم في تعزيز الثقة وزيادة الطلب على أسهم الشركة.

تأثير حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية يتجلى في تحسين جودة القرارات المالية المتعلقة بتوزيع الأرباح، تعزيز الاستدامة، وزيادة الشفافية. الحوكمة الجيدة تساهم في تحقيق توازن بين توزيع الأرباح على المساهمين والاستثمار في النمو، مما يعزز من استقرار الشركة ويجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين. كما أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يعزز من القدرة على إدارة الأرباح بفعالية، مما يساهم في تحقيق استدامة مالية وقيمة طويلة الأجل للمستثمرين.

العلاقة بين متغيرات البحث

في دراسة تأثير حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية، تتضمن المتغيرات الرئيسية: حوكمة الشركات (المتغير المستقل) وسياسات توزيع الأرباح (المتغير التابع). العلاقة بين هذه المتغيرات تعكس كيفية تأثير ممارسات الحوكمة على كيفية تخصيص الأرباح بين المساهمين والاستثمار في النمو المستقبلي للشركة. لفهم هذه العلاقة بشكل تفصيلي، نحتاج إلى تحليل كيفية تأثير عناصر الحوكمة على سياسات توزيع الأرباح وكيف يمكن أن تتفاعل هذه السياسات مع المبادئ التنظيمية والمالية المختلفة.

- **تأثير جودة الحوكمة على حجم الأرباح الموزعة:** الشركات التي تطبق ممارسات حوكمة جيدة تتسم عادةً بشفافية وموضوعية أكبر في تحديد حجم الأرباح الموزعة. حوكمة الشركات الفعالة، بما في ذلك وجود مجلس إدارة مستقل وفعال، تعزز من القدرة على تقييم الأداء المالي بدقة واتخاذ قرارات توزيع أرباح تعكس الواقع المالي. هذا يؤدي إلى سياسات توزيع أرباح متوازنة لا تفرط في توزيع الأرباح على المساهمين على حساب الاستثمارات المستقبلية.

- **مثال:** شركة صناعية تطبق حوكمة قوية قد تقرر توزيع نسبة معينة من الأرباح كل عام بينما تحتفظ بجزء منها لتلبية احتياجات النمو والاستثمار، مما يعكس توازنًا بين تقديم عوائد للمستثمرين وتعزيز استدامة الشركة.

- **تأثير جودة الحوكمة على تكرار توزيع الأرباح:** الشركات التي تعتمد على ممارسات حوكمة قوية تتبع سياسات توزيع أرباح منتظمة، مما يوفر للمستثمرين تدفقًا ثابتًا من العوائد. الشفافية والالتزام بقواعد الحوكمة يعزز من استقرار توزيعات الأرباح، مما يقلل من تقلباتها ويزيد من جاذبية الشركة للمستثمرين.

- **مثال:** شركات ذات حوكمة فعالة قد تحدد جدولاً زمنياً منتظماً لتوزيع الأرباح، مثل توزيع الأرباح نصف سنوياً، مما يساهم في تحقيق استقرار في توقعات العوائد للمستثمرين.

- **الشفافية والإفصاح المالي:** الشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تنتهج سياسة شفافة في إفصاحها عن المعلومات المالية والسياسات المتعلقة بتوزيع الأرباح. هذا الإفصاح الكامل يمكن المستثمرين من فهم الوضع المالي للشركة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استثماراتهم.

- **مثال:** عندما تقوم شركة صناعية بالإفصاح عن استراتيجياتها وتوجهاتها في توزيع الأرباح بشكل مفصل، فإنها تبني الثقة لدى المساهمين، مما يساهم في تحسين استقرار توزيع الأرباح وجذب المزيد من الاستثمارات.

- ****إدارة المخاطر:** الشركات التي تطبق حوكمة فعالة تعمل على تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر التي قد تؤثر على سياسات توزيع الأرباح. من خلال تحليل وتقييم المخاطر، يمكن لهذه الشركات اتخاذ قرارات مالية مدروسة تضمن توزيع أرباح مستدام دون المخاطرة بالاستقرار المالي.

- ****مثال:** شركة صناعية تضع استراتيجيات لإدارة المخاطر الاقتصادية يمكن أن تحدد سياسة توزيع أرباح تأخذ في اعتبارها تقلبات السوق وتجنب التوزيع المفرط خلال فترات عدم الاستقرار المالي.

- ****الرقابة الداخلية:** أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة تضمن أن العمليات المالية تتوافق مع المعايير والسياسات المعتمدة، مما يساهم في اتخاذ قرارات توزيع أرباح دقيقة وموثوقة. الرقابة الداخلية تساعد في الكشف عن الأخطاء أو التلاعب وتدعم الشفافية في عمليات توزيع الأرباح.

- ****مثال:** شركة تمتلك نظام رقابة داخلية قوي يمكن أن تقيم وتوازن نتائج توزيع الأرباح بانتظام لضمان الالتزام بسياساتها وتقادي أي انحرافات قد تؤثر سلباً على دقة التوزيع.

- ****الامتثال للتشريعات:** الشركات التي تلتزم بالتشريعات المحلية والدولية المتعلقة بحوكمة الشركات تقدم نموذجاً فعالاً لسياسات توزيع الأرباح. الامتثال للتشريعات يعزز من الشفافية ويقلل من المخاطر القانونية، مما يساهم في استقرار سياسات توزيع الأرباح.

- ****مثال:** في المملكة العربية السعودية، الشركات التي تتبع قواعد هيئة السوق المالية المتعلقة بالحوكمة تلتزم بمتطلبات الإفصاح والتقارير، مما يعزز من قدرتها على وضع سياسات توزيع أرباح موثوقة ومستدامة.

- ****استدامة النمو:** الشركات التي تطبق مبادئ حوكمة جيدة تتوازن بين تخصيص الأرباح للتوزيع على المساهمين والاستثمار في النمو والتوسع. حوكمة الشركات الجيدة تعزز من قدرة الشركة على تحقيق استدامة مالية من خلال استثمار جزء من الأرباح في مشاريع جديدة وتطوير العمليات.

- ****مثال:** شركة صناعية تسعى لتحقيق توازن بين توزيع أرباح جذابة للمستثمرين والاستثمار في مشاريع توسع جديدة قد تستخدم الأرباح المحتجزة لتمويل البحث والتطوير أو توسيع الإنتاج، مما يعزز من قدرتها التنافسية والنمو على المدى الطويل.

العلاقة بين متغيرات البحث في موضوع أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح تتسم بالتكامل والتفاعل بين جودة الحوكمة، الشفافية والإفصاح، إدارة المخاطر، الامتثال للتشريعات، والنمو الاستثماري. حوكمة الشركات الجيدة تعزز من قدرة الشركات على وضع سياسات توزيع أرباح فعالة ومستدامة من خلال تحسين الشفافية، تعزيز استقرار توزيعات الأرباح، والتوازن بين تقديم عوائد للمستثمرين والاستثمار في النمو. هذه العلاقة توضح كيف يمكن لممارسات الحوكمة الجيدة أن تساهم في تحقيق استدامة مالية وتعزيز جاذبية الشركات للمستثمرين في السوق السعودي.

الخاتمة

استنادًا إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية، تم التوصل إلى عدة نتائج رئيسية تعكس كيفية تأثير ممارسات الحوكمة على قرارات توزيع الأرباح وتعزيز استدامة الشركات. توضح هذه النتائج الأثر الإيجابي لممارسات الحوكمة الجيدة على سياسات توزيع الأرباح وتبين كيفية تأثيرها على الأداء المالي والنمو المستدام للشركات.

أحد النتائج الأساسية هو أن حوكمة الشركات تعزز من الشفافية والإفصاح المالي في الشركات الصناعية. الشركات التي تطبق ممارسات حوكمة قوية تتسم بالإفصاح الكامل عن أدائها المالي وسياساتها المتعلقة بتوزيع الأرباح. هذا الإفصاح يساهم في توفير معلومات دقيقة للمستثمرين حول الوضع المالي للشركة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استثماراتهم. الشفافية في الإفصاح تقلل من المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية غير المدروسة وتدعم الثقة بين المساهمين والإدارة.

توصل البحث إلى أن الشركات التي تطبق مبادئ حوكمة الشركات بفعالية تتمتع بقدرة أكبر على تحقيق استدامة في توزيعات الأرباح. من خلال تبني سياسات توزيع أرباح متوازنة تأخذ في اعتبارها الاستثمارات المستقبلية والنمو المستدام، تتمكن هذه الشركات من توفير عوائد ثابتة للمستثمرين دون التأثير السلبي على استقرارها المالي. الحوكمة الجيدة تساهم في وضع استراتيجيات مالية تهدف إلى الحفاظ على توازن بين توزيع الأرباح والاحتفاظ بها لدعم التوسع والنمو.

أظهرت النتائج أن هيكل مجلس الإدارة يلعب دورًا مهمًا في تحديد سياسات توزيع الأرباح. الشركات التي تتمتع بمجلس إدارة مستقل وفعال تتخذ قرارات توزيع أرباح مدروسة تعكس الأداء المالي الحقيقي وتحقق توازنًا بين مصالح المساهمين واستدامة الشركة. وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يعزز من قدرة الشركة على اتخاذ قرارات مالية نزيهة ومتوازنة، مما يساهم في تحسين سياسات توزيع الأرباح.

تأثير حوكمة الشركات على إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كان من النتائج البارزة أيضًا. الشركات التي تتبع ممارسات حوكمة جيدة تقوم بتطوير أنظمة فعالة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، مما يساهم في اتخاذ قرارات توزيع أرباح أكثر أمانًا واستدامة. هذه الأنظمة تساعد في تحديد وتحليل المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سياسة توزيع الأرباح وتضع استراتيجيات للتعامل معها بفعالية، مما يعزز من استقرار الشركة المالي.

التشريعات واللوائح التنظيمية المتعلقة بحوكمة الشركات تؤثر بشكل كبير على سياسات توزيع الأرباح. الشركات التي تلتزم بالقوانين والتشريعات المحلية الخاصة بالحوكمة توفر بيئة تنظيمية تدعم الشفافية والمساءلة، مما يعزز من استقرار سياسات توزيع الأرباح. الالتزام بهذه اللوائح يساعد في تحقيق توازن بين توزيع الأرباح والاستثمار في النمو، ويعزز من جاذبية الشركة للمستثمرين.

نتيجة أخرى مهمة هي أن تطبيق حوكمة الشركات يعزز من جاذبية الشركة للمستثمرين. الشركات التي تتبع ممارسات حوكمة جيدة تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات بسبب استقرار سياسات توزيع الأرباح

وشفافيتها. كما أن التزام الشركة بممارسات حوكمة فعالة يعكس قدرتها على تحقيق أداء مالي قوي ومستدام، مما يزيد من ثقة المستثمرين في الشركة.

أظهرت النتائج أيضاً أن الشركات التي تطبق حوكمة فعالة تتمكن من تحقيق توازن أفضل بين توزيع الأرباح على المساهمين واستثمار الأرباح في النمو والتوسع. هذا التوازن يعزز من قدرة الشركة على تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل ويعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية دون التأثير السلبي على توزيعات الأرباح.

تشير النتائج إلى أن حوكمة الشركات تلعب دوراً حاسماً في تحديد سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية. من خلال تعزيز الشفافية، تحسين إدارة المخاطر، ضمان التزام الشركات بالتشريعات، وتحقيق توازن بين توزيع الأرباح والاستثمار، تساهم حوكمة الشركات في تحسين استقرار سياسات توزيع الأرباح ودعم النمو المستدام. الحوكمة الجيدة توفر إطاراً فعالاً يضمن تحقيق مصالح المساهمين وتعزيز الأداء المالي للشركات، مما يعزز من جاذبية الشركات كوجهة استثمارية في السوق السعودية.

مراجع

1. دراسة الشهري (2019) بعنوان "أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". هذه الدراسة قامت بتحليل العلاقة بين آليات الحوكمة (كحجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء المجلس، ملكية الإدارة) وسياسات توزيع الأرباح في عينة من الشركات السعودية.
2. دراسة السحيباني (2017) بعنوان "أثر حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". ركزت هذه الدراسة على دور لجان المراجعة وهيكل الملكية في التأثير على سياسات توزيع الأرباح.
3. بحث الشمري وآخرون (2016) بعنوان "أثر هيكل الملكية والحوكمة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". وقد تم اختبار تأثير ملكية الإدارة والملكية المؤسسية على توزيع الأرباح.
4. دراسة الحربي (2014) بعنوان "أثر هيكل الملكية وحوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". ركزت هذه الدراسة على دور ملكية الأسر والملكية المؤسسية في تحديد سياسات توزيع الأرباح.
5. بحث الحارثي (2013) بعنوان "تأثير الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". وقد تناول هذا البحث العلاقة بين مكونات الحوكمة (مجلس الإدارة، لجان الحوكمة) وقرارات توزيع الأرباح.

دليل حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

- هذا الدليل يوضح أهمية حوكمة الشركات في تحسين الشفافية والعدالة وتعزيز الأداء المالي للشركات، مما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين وتقليل مخاطر الفساد (شركة خالد هوساوي وشركاه).
دراسة على الأداء المالي في قطاع التأمين
- هذه الدراسة التطبيقية على شركات التأمين في السعودية أظهرت أن وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي، مما ينعكس على سياسات توزيع الأرباح (AJSRP) (EcoAdLaw Journal).

مراجع أكاديمية:

1. **رسالة دكتوراه: "أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية" - دراسة معمقة تتناول تأثير مبادئ الحوكمة على قرارات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية.
2. **"حوكمة الشركات وأثرها على الأداء المالي للشركات الصناعية في السعودية" - ورقة بحثية تم نشرها في مجلة سعودية متخصصة في الاقتصاد.
3. **"تأثير ممارسات الحوكمة على توزيع الأرباح في الشركات الصناعية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية" - دراسة نشرت في مجلة الإدارة العامة.

4. ***"دور حوكمة الشركات في تحسين الشفافية والمسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على توزيع الأرباح في الشركات السعودية"*** - بحث أكاديمي تم نشره في مجلة علمية.

كتب ومراجع مطبوعة:

5. ***كتاب: "مبادئ حوكمة الشركات وتطبيقاتها في السوق السعودية"*** - يناقش الكتاب العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات الصناعية، مع تسليط الضوء على سياسات توزيع الأرباح.

6. ***"التمويل المؤسسي وحوكمة الشركات: تطبيقات في السوق السعودية"*** - يحتوي الكتاب على فصل مخصص لتأثير حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في القطاع الصناعي.

7. ***"دليل حوكمة الشركات في السعودية"*** - يشمل هذا الدليل أفضل الممارسات والمعايير المطبقة في السوق السعودية، مع الإشارة إلى تأثيرها على توزيع الأرباح.

تقارير حكومية ودراسات:

8. ***تقرير من هيئة السوق المالية السعودية حول حوكمة الشركات*** - يحتوي التقرير على تحليلات حول تأثير الحوكمة على الأداء المالي للشركات الصناعية.

9. ***"تقرير من وزارة التجارة السعودية عن تأثير حوكمة الشركات على الاستثمارات والتوزيعات"*** - يتناول التقرير السياسات الحكومية والأنظمة المتعلقة بحوكمة الشركات وتأثيرها على توزيع الأرباح.

10. ***"تقرير البنك الدولي عن حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة: حالة المملكة العربية السعودية"*** - يتناول التقرير تحليلاً شاملاً لتأثير حوكمة الشركات على السياسات المالية.

مقالات ودراسات منشورة على الإنترنت:

11. ***"حوكمة الشركات وأثرها على توزيع الأرباح: دراسة على الشركات الصناعية في السعودية"*** - مقال تحليلي منشور على أحد المواقع الأكاديمية السعودية.

- رابط: [الموقع الأكاديمي](https://www.academia.edu)

12. ***"دور الحوكمة في تعزيز الكفاءة المالية للشركات الصناعية في السعودية"*** - مقال منشور في صحيفة اقتصادية سعودية.

- رابط: [الاقتصادية](https://www.aleqt.com)

دراسات مقارنة:

13. ***"مقارنة بين تأثير حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في الشركات الصناعية السعودية والشركات الخليجية"*** - دراسة مقارنة تم نشرها في مجلة الأعمال الدولية.

جدول المحتويات

1. فصل الأول الإطار النظري للدراسة	
1.1 المقدمة	
1.2 مشكلة البحث	
1.2.1 الفجوات النظرية	
1.2.2 الفجوات العملية	
1.3 أهمية البحث	
1.3.1 أهمية نظرية	
1.3.2 أهمية تطبيقية	
1.4 أسئلة البحث	
1.5 أهداف البحث	
1.6 فرضيات البحث	
1.7 نموذج البحث	
1.8 منهجية البحث	
1.9 الدراسة الميدانية	
1.10 هيكل المشروع	
2. الفصل الثاني الإطار النظري	
2.1 المقدمة	
2.2 المبحث الأول	
2.3 المبحث الثاني	
2.4 العلاقة بين متغيرات البحث	
2.5 المراجع	
2.6 محتويات البحث الخاتمة	
.....	

أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة
العربية السعودية

أحمد عيد الجهني

2021204935

مشروع تخرج - 2

كلية الادارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

الملاحق

مقدمة الأستبيان

تعتبر حوكمة الشركات أحد العناصر الأساسية في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الشركات، حيث تساهم في تحسين الأداء المالي والتشغيلي. في المملكة العربية السعودية، شهدت الشركات الصناعية تحولات كبيرة في هيكلها الإداري والرقابي، مما أدى إلى إعادة تقييم سياسات توزيع الأرباح.

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة. سيتم استخدام النتائج لتحليل العلاقة بين مبادئ الحوكمة وقرارات توزيع الأرباح، مما سيساهم في فهم كيفية تأثير هياكل الحوكمة على أداء الشركات الصناعية.

نرجو منكم وضع علامة صح أمام الإجابة المناسبة لكل سؤال:

البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم بوضع علامة (x) أمام العبارة التي توافق إختياركم:

١-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٢-السن : أقل من ٢٥ سنة ☐ من ٢٥ إلى ٣٥ سنة. ☐
من ٣٦ إلى ٤٥ سنة ☐ أكبر من ٤٥ سنة. ☐

٣-المستوى التعليمي: ثانوي. ☐ بكالوريوس ☐
ماجستير ☐ دكتوراة. ☐

٤-سنوات الخبرة : أقل من ٥ سنوات. ☐ من ٥ سنوات إلى ٩ سنوات ☐
من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة. ☐ من ١٥ سنة ☐

المصدر

عدد العبارات

الأبعاد

المتغيرات

السميري فهد 2019 أثر حكم المشاريع في سياسات توزيع الأرباح .	24سؤال	الشفافية و الإفصاح مساعدة الإدارة حقوق المساهمين سياسات توزيع الأرباح	حوكمة المشاريع سياسات توزيع الأرباح
--	--------	--	---

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الشفافية الإفصاح						
1	توفر شركة معلومات مالية واضحة ودقيقة للمستثمرين					
2	أعتقد أن الإفصاح عن عن بمعلومات غير المالية مثل استراتيجية العمل والأهداف المستقبلية كافية في شركتي					
3	توجد تقارير دورية توضح الأداء المالي والتشغيل للشركة					
مساعدة الإدارة						
4	المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركة متاحة بسهولة للمستثمرين					
5	هناك آليات فعالة لمساعدة الإدارة في شركتي					
6	تعقد اجتماعات منتظمة لمراجعة الأداء المالي والإداري للشركة					
حقوق المساهمين						
7	هناك نظام فعال لتقييم أداء الإدارة في شركتي					
8	تعطي المساهمين فرصة كافية للمشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية في الشركة					
9	حقوق المساهمين محمية بشكل كافٍ من قبل الشركة					
10	هناك شفافية في كيفية توزيع الأرباح من المساهمين					
11	تعطي المساهمين معلومات كافية حول الخط المستقبلية للشركة					
12	يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الإدارة بفعالية					
سياسات توزيع الأرباح						
13	تعتمد شركتي على تحقيق أرباح ثابتة توزيع الأرباح المساهمين					
14	يتم تحقق قرارات توزيع الأرباح بناء الأداء المالي للشركة					

				تأخذ شريكتي في اختبارها توقعات المستثمرين عند تحديد نسبة توزيع الأرباح	15
				تعتقد أن السياسة توزيع الأرباح في شركتي واضحة المساهمين	16
				يتم توزيع الأرباح بانتظام في شركة مثل كل ربه سنة أو سنويا	17
				تعتمد شركتي سياسة التوزيع أربع التكيف مع الظروف الاقتصادية	18
				يبلغ المساهمون بشكل كافي على عن تغيرات سياسة توزيع ارباح	19
				يفهم أن الأرباح المتبقية تستخدم بشكل فعال في استثمارات جديدة بد من التوزيع	20
				هناك توازن بين توزيع الأرباح وإعادة استثمار الأرباح في نمو الشركة	21
				يعتبر توزيع الأرباح عاملا مهما في جذب المستثمرين الجدد إلى الشركة	22
				سنة توزيع أربعة في شركتي تأخذ في الاعتبار احتياجات المستثمرين على مدة الطويل	23
				تؤثر السياسات الاقتصادية الحكومية سلبا على توزيع الارباح	24